

المقدمة

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

تشمل:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

يعتبر تحديد الهيكل الأفضل من أهم القرارات التي تتخذها المنشأة، وذلك لتأثيره المباشر- في تحقيق أهدافها وممارسة أنشطتها المختلفة، وهو يتعلق بالمفاضلة بين- مصادر التمويل المتاحة للمنشأة سواء كانت أموال الملكية أو أموال الديون، سواء كانت مصادر طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل، واختيار تلك المصادر التي تسهم في تخفيض التكاليف وتعظيم قيمة المنشأة.

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً، وقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتواجدة التي تواجه منشآت الأعمال. وقد تميز هذان العقدان بزيادة حدة المنافسة، وإزدياد حدة التضخم، وإزدياد التدخل الحكومي المباشر- وغير- المباشر- في النشاط الاقتصادي، وكما تميزت أيضاً بالتقدم التكنولوجي الهائل وعظيم المسؤولية الاجتماعية في منشآت الأعمال، وبالتالي فإن بقاء المنشأة ذاتها في ميدان الأعمال أصبح يتوقف إلى حد كبير في كفاءة الوظيفة المالية بما يسمح بمواجهة تلك التحديات.

تتمثل المشاكل المالية لمؤسسات الأعمال في كيفية تخصيص الموارد المالية بين النفقات المخصصة والاستثمارات، وكيفية حصول هذه المنشآت على الموارد المالية اللازمة لمواجهة التوسعات في الإنتاج وتمويل شراء المعدات والآلات والماكينات وغيرها. اختيار الهيكل المالي المناسب للمنشأة بما يتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار بينها والتقرير بين المزيج الأنسب للمنشأة والذي يتناسب مع احتياجاتها الحالية والمستقبلية ويتفق مع أهدافها وسياساتها المختلفة، عملية بالغة التعقيد وتتطلب كفاءة متميزة لدى إدارة المنشأة.

أن القرار المالي الذي تتخذه إدارة المنشأة والمتعلق بتمويل الأنشطة الإنتاجية والتشغيلية ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار جانبين أساسيين هما العائد المتوقع تحقيقه جراء استخدام هذه الأصول والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مقابل الحصول على هذا العائد. ولاتخاذ القرار المالي السليم لابد من عملية التخطيط المالي السليم والذي يعتمد على تحديد الاحتياجات المالية للمنشأة قبل فترة زمنية مناسبة، مما يتيح للمنشأة العمل على تحديد مصادر التمويل المناسبة بأقل التكاليف وأنسب الشروط. مما يجنب المنشأة الوقوع في التعثر المالي والصعوبات المالية التي تؤدي إلى إفلاس المنشأة.

لاشك أن إدارة مؤسسات الأعمال تهدف إلى تعظيم ثروة الملاك مثلما يهدف المستثمر الفردي إلى تعظيم رفاهيته. ففي هذه الدراسة يحاول الباحث تسليط الضوء على أثر هيكل التمويل على أداء الشركات. وهل هناك صورة مثلي من الهياكل التمويلية تستطيع أن تسترشد أو تهتدي بها الشركات والمؤسسات المختلفة حتى تستطيع أن تحقق أهدافها.

كما يتم إعداد هذه الدراسة لتسهم في التعرف على الجوانب المختلفة بكيفية تحديد الهيكل المالي للمنشآت. والمفاضلة بين المصادر المختلفة المتاحة، والأسس التي يجب إتباعها عند اتخاذ قرار المزيج الملائم لتمويل استثمارات المنشأة.

سوف يتم دعم الإطار النظري بدراسة تطبيقية تحوى تحليل المؤشرات المالية لعينة الدراسة المتمثلة في (الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل))، بقصد ربط الجانب النظري بالواقع العملي، ولمعرفة السياسات التمويلية لهذه الشركة وتقييمها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن ليس هناك اهتمام واضح لما تمثله تركيبة الهيكل المالي وعدم الاهتمام ينصب أساساً في عدم الأخذ بالطرق والأساليب

العلمية التي تؤدي إلى وجود تركيبة متجانسة لهيكل التمويل تمكن المنشأة من تحقيق أهدافها في تعظيم ثروة الملاك أو تقديم خدمات أفضل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- (1) تحديد الكيفية التي يتكون بها الهيكل المالي الأفضل للشركات.
- (2) دراسة العوامل التي تؤثر على قرار المفاضلة بين مصادر التمويل واختيار أنسبها.
- (3) معرفة أثر تركيبة هيكل التمويل على أداء الشركة
- (4) تحليل مؤشرات الهيكل المالي المستخرجة من بيانات القوائم المالية للشركة عينة الدراسة، واستخدامها في الكشف المالي لهذه الشركات.
- (5) الإلمام بأسس المفاضلة بين الأنواع المختلفة لمصادر الهياكل المالية المتاحة من خلال التعرف على مزايا وعيوب كل مصدر من هذه المصادر

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية في توضيح أهمية تحديد الهيكل المالي الأمثل للشركات والذي يسهم في تعظيم قيمة الشركة وذلك من خلال تحسين الأداء ومن ثم تحقيق أهدافها، كذلك إظهار المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها الشركات وتحديد كيفية مواجهتها وتقليلها بحيث لا يؤثر على أداء الشركة، كما أن الدراسة توضح تحليل المداخل المختلفة للهيكل المالي، بغرض فهم العلاقة بين الرافعة المالية وكل من قيمة المنشأة وتكلفة الأموال، وكذلك بيان المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها للشركات في دراسة هياكلها المالية وتقييم أدائها.

مناهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة والمنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة والإطلاع على المراجع والمصادر العلمية والمنهج الوصفي التحليلي في أسلوب دراسة الحالة لمعرفة أثر هيكل التمويل على الأداء المالي للشركة السوداني للاتصالات المحدودة (سوداتل).

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:

- (1) الهيكل المالي للشركة يؤثر في أدائها.
- (2) زيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية في الشركات تؤثر على التقلبات في الأرباح المحققة.
- (3) زيادة نسبة حقوق الملكية إلى الديون في الشركات قد تؤدي إلى الاستقرار في أداء الشركة.
- (4) الأخذ بالأساليب والطرق العلمية لبناء هيكل التمويل قد يؤدي إلى التوصل إلى المزيج الأفضل لهيكل التمويل وبالتالي إمكانية الشركة من تحقيق أهدافها.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل).

الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة من 2004م – 2007م.

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات الآتية:

المصادر الأولية: تتمثل في الملاحظات المباشرة.

المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والبحوث العلمية والتقارير

المالية السنوية.

هيكل الدراسة

تتضمن الدراسة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تتناول المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة، الفصل الأول يتحدث عن المفاهيم المتعلقة بهيكل التمويل وأداء الشركات حيث ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول مفهوم هيكل التمويل، المبحث الثاني مفهوم أداء الشركات.

أما الفصل الثاني تناول تركيب ونظريات هيكل التمويل في الشركات وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول تركيب هيكل التمويل في الشركات والمبحث الثاني نظريات الهيكل المالي. أما الفصل الثالث والأخير- اشتمل على الدراسة التطبيقية حيث تناول المبحث الأول نبذة تعريفية عن الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل)، المبحث الثاني تناول تحليل مؤشرات الهيكل المالي وتحليل مؤشرات الربحية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل). واختبار صحة فرضيات الدراسة.